المفاوضات والاستقلال الوطني

أ . بداية الاتصالات:

كانت الاتصالات الأولى التي تمت بين ممثلين من الثورة الجزائرية وممثلين عن الحكومة الفرنسية، اتصالات غير مباشرة، أي عن طريق وسطاء وذلك لعدم اعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري هذا من جهة. واعتبار الثوار خارجين عن القانون يجب معاقبتهم لا مفاوضتهم من جهة أخرى.

ويعود أول اتصال غير رسمي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى تاريخ 20 فيفري 1955، وذلك بعد استشهاد "ديدوش مراد" وكان الغرض من هذا الاتصال المبكر هو محاولة الحكومة الفرنسية التعرف على هوية هؤلاء الثوار الذين تجرءوا على حمل السلاح ضد فرنسا، والتعرف على مطالبهم وأهدافهم من وراء حمل السلاح فقط، وقناعة الساسة الفرنسيين والعسكريين أيضا منهم بقدراتهم في القضاء عليهم في الشهور الأول من الثورة.

ثم بعد ذلك كانت هناك اتصالات مباشرة سرية بين مندوبين عن جبهة التحرير الوطني ومندبين عن مختلف الحكومات الفرنسية في فترات متعدّدة وفي مختلفة، وكان أول اتصال من هذا النوع جرى في الجزائر سنة 1956 بين مندوب عن "مندوس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية "عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" ثم حصل لقاء آخر في القاهرة بين "محمد خيضر" و"قورس بيجار" مبعوث ""غي موللي". كما جرت لقاءات أخرى مع "أمحمد يزيد" و"أحمد فرانسيس وبين "بيير كوميني" الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي وذلك في بلغراد (يوغوسلافيا)، ثمّ بين "محمد خيضر" و"عبد الرحمن كيوان" وبين "هيربو و"قوزيل" في روما. كما تمّ لقاء آخر ضمّ "محمد خيضر" و"كوميني" في القاهرة وبريوني (يوغوسلافيا).

وهي الاتصالات التي لم يكن هدف الفرنسيين منها يبتعد عن هدفهم من الاتصالات التي سبقت، فكانوا يهدفون من ورائها إلى معرفة وضعية الثورة وتركيبتها ومكامن القوة والضغط بين صفوفها. بالإضافة لكسب الوقت بعد إدراكهم بتطور قوة الثورة وضغطها العسكري والاقتصادي على السلطات الفرنسية، حيث أصبحت تكاليف الحرب مرتفعة بشريا وماديا مما سبب نزيفا للخزينة الفرنسية قدر بحوالي ثلاث مليارات فرنك يوميا.

ب . الاتصالات في عهد ديغول:

عندما استلم "ديغول" الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 كلّف "عبد الرحمن فارس" و"جان عمروش" بالاتصال مع قادة الثورة وإبلاغهم باستعداده للتباحث معهم في شأن إيقاف القتال على أساس إجراء انتخابات إيقاف القتال والدخول في المفاوضات بعد ذلك، وقام الرجلان فيما بين 20 أوت وأكتوبر 1958 بعدة اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وكانت قد تشكلت في هذه الفترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واجتمعت في القاهرة لتعدّ جوابها على عروض "ديغول"، ولكنه أسرع وأعلن يوم 23 أكتوبر 1958 ورقة ومناورة (سلم الشجعان) وعن وجوب رفع العلم الأبيض والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام، فكان هذا الإعلان بمثابة قطع لتلك الاتصالات السرية الجارية.

1 . اتصالات تقرير المصير:

في تصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن "ديغول" اعترافه بحق تقرير المصير للشعب الجزائر، وبهذا عمدت شخصيات فرنسية إلى الاتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية بغرض شرح وتوضيح أهداف هذا التّصريح، غير أن الحكومة المؤقتة لم تحاول أن تفتح النقاش معهم كونّهم لم يكونوا معتمدين من طرف الحكومة الفرنسية. غير أنها أعلنت في بيان لها يوم 28 سبتمبر من نفس السنة عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وشروط ضمانات تطبيق المصير.

وفي 10 نوفمبر من نفس العام عرض تقرير "ديغول" بنفسه على قادة الثورة الدّخول معهم في مفاوضات لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء المعارك، وردت عليه الحكومة المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وتعينها للوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا للتفاوض، ولكن "ديغول" رفض التفاوض معهم بحجة أنهم خارج المعركة حسب تعبيره وهو يريد التباحث كع من هم داخل المعركة.

وفي شهر فيفري عام 1960 اتصل المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" بوزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الجزائرية وحدثه عن الشروط التي ترغب حكومة الثورة في توفرها حتى يتمكن شعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه وحريته، كما قام "جوليان" باطلاع السيد "بارودي" سفير فرنسا بتونس على فحوى هذه المحادثات، فنقلها هو بدوره إلى حكومة باريس، ورغبة الحكومة المؤقتة من حلّ مشرف ووضع حدّ لإراقة الدماء عرضت على الحكومة الفرنسية أن تبعث لها مبعوثا من قبلها إلى باريس ليضبط

ويرتب الشروط الضرورية لاجتماع الممثلين الفرنسيين والجزائريين. ولكن "ديغول" سكت عن هذا العرض ولم يجب عليه، ثمّ صرّح بعد ذلك في أوائل شهر مارس أثناء جولته العسكرية بالجزائر بعدّة تصريحات أكد فيها القضاء على الثورة، وبذلك أصبحت عروض التفاوض لا مجال لها فأهملت حتى جاءت مرحلة مولان.

2 . محادثات مولان ما بين 25 و29 جوان 1960:

في يوم 14 جوان 1960 ألقى الجنرال "ديغول" خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك وقال بهذا الخصوص: ((**إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة وأعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرّفا للمعارك التي مازالت جارية، ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن المحاربين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلاّ قراره**)).

فأجابته الحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وأرسلت مبعوثين إلى باريس هما: "أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" وضم الوفد الفرنسي الذي كلّف بالتباحث معهما كلا من "روجي موريس" الكاتب العام للمندوبية ودامت المحادثات أربعة أيام من 25 إلى 29 جوان، واكتشف خلالها المبعوثان الجزائريان بأنهما أمام شروط وقيود حدودها الجانب الفرنسي بمفرده ولا يقبل في شأنها النقاش أو التفاوض، كما وجدا نفسيهما مثل الأسيرين منع عليها الاتصال بأن أحد أو مقابلته، ولذا إثر قطع المحادثات والعودة إلى تونس، وكانت فرنسا من ذلك تريد أن تظهر للوفد بأنه ليس وحده على الساحة، وليس هو هنا من المقاتلين الحقيقين، ويقصدون بذلك الجماعة التي ذهبت من الولاية الرابعة لمفاوضة، بقيادة "صالح زعموم" أو ما عرفت بحادثة الإليزي، فرجع الوفد خائب بعد مدة أربع أيام قضاها في فرنسا.

وبعد ذلك توقفت كل الاتصالات، وركزت فرنسا على سياسة الحرف آمله في أن تقضي على الثورة إلا أنها قوبلت بصمود ومقاومة فأعادت الكرّة من جديد في شهر فيفري 1961.

3 . محادثات لوسيرن 20 فيفري 1961:

بدأت المفاوضات في بسويسرا يوم 20 فيفري 1961 رغم أن فرنسا لم تكلف أي شخص له مسؤولية رسمية في الحكومة، وكلّف الرئيس الفرنسي أحد أصدقائه الذي يلتمس فيه القدرة والكفاءة على

التفاوض ولم يكن ذلك على التفاوض ولم يكن ذلك غير "جورج بومبيدو" والذي كان يرأس بنكا خاصا، فحين مثل الوفد الجزائري "الطيب بولحروف" و"أحمد بومنجل".

دامت المفاوضات سبعة ساعات كاملة، كان يريدها "جورج بومبيدو" لمناقشة الهدنة ورفض المفاوضات تحت تهديد العمليات العسكرية، وبقاء القاعدة العسكرية البحرية بمرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية، أما الوفد الجزائري فكان يريدها لمناقشة تقرير المصير ووقف اطلاق النار بعد امتهاء المفاوضات.

4 . لقاء نيوشاتيل في 05 مارس 1961:

في هذا اللقاء أيضا ظهر عمق الخلاق وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسين حيث طرح "بومبيدو" دائما مقترحاته المعهودة: الهدنة، بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة فرنسا، الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك. ومما قاله "بومبيدو" في هذا اللقاء: ((**في مرحلة أولى نسوي مشكل شمال الجزائر حيث نجد عشر ملايين جزائري، ونترك جانبا الصحراء. وفي مرحلة ثانية فإن فرنسا والدولة الجزائرية إن وجدت سيتناقشان حول هذه المسألة، كما أن المحادثات ستتوسع بطبيعة الحال إلى بقية الدول المجاورة والمتاخمة**)).

فرد الوفد بحزم: ((**لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات**)). **وأكد السيد "أحمد بومنجل"**: ((**أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحدا منها**)).

كان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها لأن فرنسا قد أدخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدت التراب الجزائري.

4 . مفاوضات ايفيان الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961:

كانت هذه الندوة مقررة بتاريخ 07 أفريل 1961 لكنها أجلت إلى يوم 20 ماي من نفس السنة كان الوفد الجزائري مكونا من السادة: "كريم بلقاسم"، الدكتور "أحمد فرانسيس"، "سعد دحلب"، "محمد الصديق بن يحي"، "الطيب بولحروف"، وغيرهم. أما الطرف الفرنسي فكان يمثله "لويس جوكس"، "برينو دو"، "كلود شايت"، "برونار تريكو"، وغيرهم الشخصيات الفرنسية السامية، وانطلقت بحضور الوسيط السويسري "لونغ"، وكان مصيرها مصير المفاوضات السابقة بسبب قضية الصحراء الجزائري، ثم جاءت بعدها.

5 . محادثات ليروس من 10 إلى 18 فيفري 1961:

بدأت يوم 20 جويلية 1961 ودامت أسبوع إلى غاية 28 جويلية 1961، وفشلت لنفس السبب، وهي قضية الصحراء. ثم جاءت **محادثات بال** في شهر أكتوبر ثم نوفمبر 1961، وفيها بدأ الوفد الفرنسي يسقط ورقة الصحراء والتمهيد لمفاوضات ليروس من 10 إلى 18 فيفري على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا (Jura) على الحدود السويسرية، وحضرها عن الجانب الجزائري إضافة إلى "كريم بلقاسم"، "أمحمد يزيد" وزير الإعلام، "رضا مالك"... الخ، أما من الجانب الفرنسي نجد "جوكس"، "برينو روبارت" ... الخ، والوسيط السويسري "لونغ". وفي هذا اللقاء نوقشت كل المواضيع التي بقيت محل خلاف من قبل لاسيما قضية الصحراء، إلا أن "جوكس" كان قويا في انتزاع بعض الأشياء مثل الاستغلال المشترك للثروات الطبيعة والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا.

وفي النهاية تمّ الاتفاق على جميع النصوص المقترحات المطروحة للنقاش بما فيها وقف القتال والقضايا العسكرية والتعاون الاقتصادي والثقافي.

6 . مفاوضات إيفيان الثانية من 07 مارس إلى 18 مارس 1962:

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة (ليروس) اتفقت الحكومتان عن كطريق الوسيط السويسري على تحديد تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم 07 مارس 1962 بمدينة إيفيان على حدود سويسرا. فحسب "رضا مالك" أن لقاء إيفيان كان عبارة عن تبيض ما تمّ التوصل إليه في ليروس.